مخاطر الاستثمار لاتزال مرتفعة نتيجة احتمال حدوث موجة ثانية لـ «كورونا»

أسهم «البورصة».. فرص استثمارية جيدة في المديين المتوسط والبعيد

المحلل المالي

رغم العوامل الايجابية التي انعكست على بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي والتي تزامنت مع إدراج سهم شمال الزور، حيث أنهت خلاله البورصة على مكاسب بلغت 915 مليون دينار، إلا ان البورصة تترقب مجموعة من العوامل التي قد تحد من الارتفاعات، وذلك في ظل حالة عدم اليقين لأداء الانشطة الاقتصادية والأداء المالي للشركات في عامي 2020 و2021، والتي من المتوقع ان تشهد انخفاضا حادا في صافي أرباحها وإيراداتها وتوزيعاتها للمساهمين.

ويظل التخوف من احتمال حدوث موجة ثانية لڤيروس كورونا، في فصلي الخريف والشتاء المقبلين، يمثل هاجسا لبورصة الكويت وأسواق الأسهم الخليجية والعالمية، وعلى الرغم من هذه العوامل السلبية إلا ان تقييمات الأسهم الكويتية على أساس الأسعار الحالية أصبحت مناسبة، حيث تشكل فرصا استثمارية جيدة على المديين المتوسط والطويل، ولكن مخاطر الاستثمار لاتزال مرتفعة نسبيا.

الركود الاقتصادي

وهناك أيضا مخاوف لدى المستثمرين في أسواق الأسهم بشكل عام، من نتائج ركود الاقتصاد العالمي وانكماشه المتوقع بنسبة 4,9٪ خلال 2020، والتداعيات السلبية على حركة التجارة العالمية والاداء المالي للشركات، خلال العام الحالي والعام المقبل.

بالاضافة الى ضعف أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، والذي ادى الى انهيار الأسعار من 67 دولارا للبرميل لأقل من 30 دولارا، على الرغم من ارتفاعها مؤخرا الى نحو 44 دولارا، حيث ستكون له تداعياته السلبية على اداء الاقتصاد الكويتي، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع النفطي، حيث سينتج عنه عجز مالي في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 يقدر بأكثر من 14 مليار دينار.

النظرة المستقبلية

وبالرغم من تدخل الحكومة وبنك الكويت المركزي لدعم القطاع المصرفي والشركات التي تضررت من الازمة وتحفيز النشاط الاقتصادي المتضرر من الاغلاق، الا ان الاداء المالي للشركات المدرجة سوف يتأثر بشكل كبير بهذه الازمة الصحية في عامي 2020 و2021، وعلى الرغم من الفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية في الكويت مما يرفع التقييمات ويخفض العائد، وقد بدأت نتائج النصف الأول من 2020 تؤشر الى انخفاض حاد في الأرباح.

وفي المدى المتوسط، سيكون اداء البورصة ايضا مترابطا مع العامل الصحي وتأثيره على النشاط الاقتصادي واداء الشركات المدرجة التي سوف تتأثر أرباحها وايراداتها نتيجة تراجع حجم الأعمال وإغلاق معظم القطاعات الاقتصادية (على الرغم من فتحها بشكل تدريجي)، وأيضا اداء أسعار النفط التي من المتوقع ان تبقى ضعيفة ومتذبذبة نتيجة تراجع الطلب العالمي.

كما ان تراجع تقييمات الأسهم الى مستويات مناسبة يشكل فرصا استثمارية على المدى الطويل، ولكن من المتوقع ان ترتفع التقييمات المستقبلية بشكل ملحوظ نتيجة تراجع الاداء المالي للشركات وتداعيات ازمة كورونا.

مؤشرات جيدة

وبالعودة الى أداء الأسواق الخليجية الجيد، فإن ما يدل على بداية تحسن أداء البورصات خلال الفترة المقبلة، هو ما حققته من اداء جيد خلال شهري يوليو الماضي، وانحسار خسائرها المسجلة منذ بداية العام، والعودة لتحقيق المكاسب من جديد، حيث استمرت معظم اسواق الاسهم الخليجية، باستثناء بورصة الكويت، خلال يوليو الماضي بتسجيل الارباح المتوسطة والتعافي ببطء من المستويات الدنيا التي وصلت اليها في ابريل الماضي.

وبعد الخسائر الكبيرة التي سجلتها اسواق الاسهم الخليجية خلال الربع الأول من 2020، والتي بلغت 517 مليار دولار، نتيجة التداعيات الكارثية للانتشار الواسع لجائحة ڤيروس كورونا على الاقتصاد العالمي واسواق المال العالمية، انتعشت اسواق الاسهم الخليجية وربحت قيمتها السوقية الاجمالية منذ نهاية شهر مارس 2020 حتى نهاية يوليو حوالي 315 مليار دولار، لتسجل قيمتها 2,81 تريليون دولار كما في 29 يوليو 2020.

الشركات ستشهد انخفاضاً حاداً بحجم أعمالها وأرباحها وإيراداتها في 2020 و2021

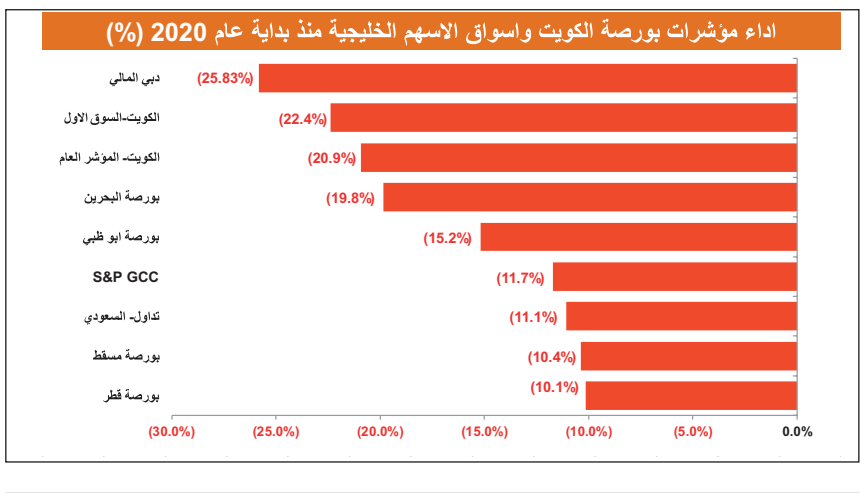

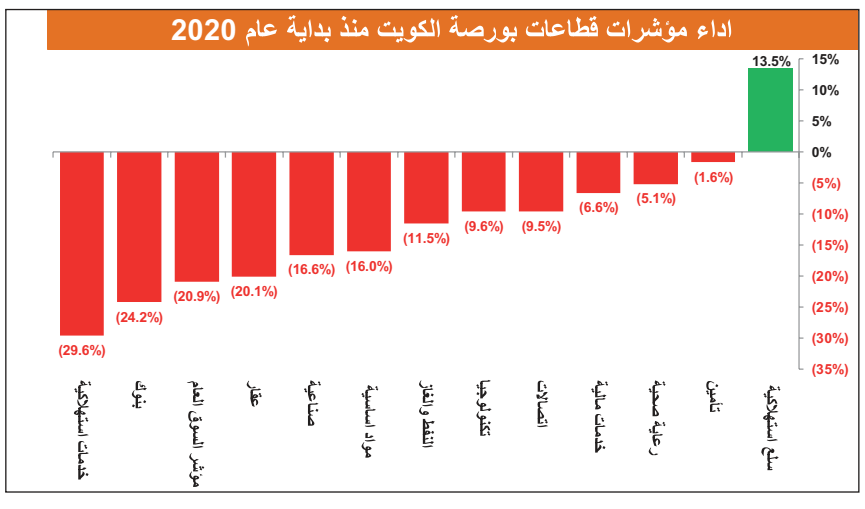

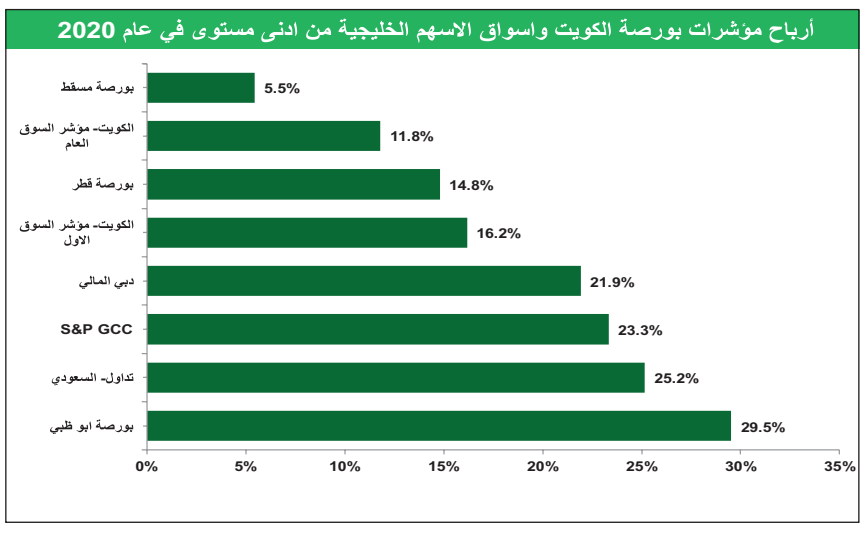

«ميد»: المشروع بتكلفة 12 مليار دولار وتمت ترسية عقوده في 2014

«البترول الوطنية» تتسلم «الوقود البيئي» بميناء عبدالله من «فلور» الأميركية

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن شركة فلور الأميركية أنجزت بنجاح مرحلة التشغيل المؤقت والنهائي للمرافق الخاصة بالحزمة الثانية من مشروع ميناء عبدالله للوقود البيئي، والتابع لشركة البترول الوطنية في جنوب الكويت، وهو مشروعها المشترك الذي يتم تنفيذه بالتحالف مع شركتي «دايو للهندسة والإنشاءات» و«هيونداي للصناعات الثقيلة» الكوريتين الجنوبيتين. وكان الإعلان عن مشروع الوقود البيئي الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار قد تم في 2004، فيما تمت ترسية العقود الرئيسية في 2014.

وفي تعقيبه على هذا الموضوع، قال رئيس قسم أعمال الطاقة والكيماويات العالمية في شركة «فلور» مارك فيلدز: «ان هذا الإنجاز المهم يمثل تتويجا لعملية الاستكمال والتسليم الناجحين لمرافق الحزمة الثانية من مشروع ميناء عبدالله لشركة البترول الوطنية الكويتية، وقد اسعدنا أن نتمكن من استكمال هذا المشروع الضخم إلى جانب شركة البترول الوطنية الكويتية، فضلا عن تدريب المئات من موظفيها والاستعانة بالكثير من الموردين والمقاولين المحليين، ونتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم للعمليات التجارية في محطة التكرير ومساعدة شركة البترول الوطنية الكويتية على أداء مهمتها المتمثلة في تعزيز الاقتصاد الكويتي من خلال إنتاج أنواع وقود عالية الجودة لتلبية الطلب المحلي والدولي».

ويتم تنفيذ مشروع الوقود البيئي في محطات التكرير الثلاث المملوكة لشركة البترول الوطنية الكويتية والمشغلة من قبلها في الكويت. وكجزء من البرنامج، تخطط شركة البترول الوطنية الكويتية لوقف العمل في مرافق المعالجة القائمة في مصفاة الشعيبة وإجراء عملية وتوسيع كبيرة لمصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله من أجل دمج نظام التكرير في مجمع واحد من خلال عملية تحويل كاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن مرفق ميناء عبدالله الحزمة الثانية يشتمل على مصنع لتوليد الهيدروجين عالمي المستوى (أجهزة إصلاح تعمل بالبخار)، وكتلة كبريتية (جهاز فصل المياه الحامضة، ووحدة تجديد مركبات الأمين العضوية ووحدة استرداد الكبريت) والمرافق، إلى جانب المباني خارج المواقع وغير الخاصة بالمعالجة، كما يغطي المرفق تعديلات واسعة النطاق على وحدات مصافي التكرير القائمة في ميناء عبدالله.

من جهته، قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية عبدالله العجمي إن العمل مع فريق المشروع المشترك بقيادة شركة فلور لتحقيق هذا الإنجاز المهم بالنسبة لمشروع الوقود البيئي يعتبر نجاحا حقيقيا ليس فقط لشركة البترول الوطنية الكويتية وإنما للكويت أيضا، لأنه سيحقق المزيد من الازدهار لنا جميعا، مضيفا: «لقد كانت مسيرة طويلة، لكنها رائعة بالفعل تمكنا من خلالها من تحقيق هدفنا المنشود».

وقد بلغ عدد العمال المهنيين في ذروة العمل في المشروع أكثر من 12 ألف شخص وقد حصلوا على الدعم الكامل في الموقع من قبل أعضاء فريق المشروع المشترك. وقد نفذ فريق المشروع أكثر من 127 مليون ساعة عمل في الموقع. وبعد التشغيل سيكون لكل من مصفاة ميناء عبدالله وميناء الأحمدي طاقة تكريرية تبلغ 800 ألف برميل يوميا لتلبية الطلب المحلي والدولي على الوقود.

المستشار الكويتي

«العمل عن بُعد».. وظيفة المستقبل

الدكتور عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

العمل عن بُعد تم الحديث عنه واقتراح نوعية الوظائف وجهات العمل التي تقبل هذا النوع من العمل قبل ظهور ڤيروس كورونا، ولكن زاد أهمية واهتمام بعدها وخاصة خلال عام 2020 وساعد هذا النوع من العمل في الظهور هو الاعتماد على استخدام التكنولوجيا والانترنت، وهذا ما رأيناه وسمعنا عنه خلال الأشهر القليلة الماضية، ونحن في 2020 مثل اغلب الجهات الحكومية استخدمت الأونلاين لتخليص المعاملات، وهناك موظفون يعملون من البيت وكذلك التعليم عن بُعد.

افضل 10 وظائف للعمل عن بُعد هي: 1ـ البرمجة 2ـ التسويق الإلكتروني 3ـ التصميم 4ـ الكتابة والتحرير 5ـ خدمة العملاء 6ـ التدريس 7ـ المحاسبة 8ـ الترجمة 9ـ إدخال البيانات 10ـ إدارة مواقع التواصل الاجتماعي.

وأفضل 10 مواقع للعمل عن بُعد وفق موقع «فرصة» هي:

1ـ https://souqfann.com
2ـ Fiverr.com
3ـ upwork.com
4ـ freelancer.com
5ـ peopleperhour.com
6ـ https://www.guru.com
7ـ jo.mostaql.com
8ـ https://ureed.com/
9ـhttps://www.tasmeemme.com/
10ـ https://khamsat.com/

طبعا هذه الوظائف والمواقع كمثال للعمل عن بُعد، وكيف يمكن تحقيقه وخاصة ونحن في أزمة ڤيروس كورونا، فقد ظهرت الكثير من الوظائف والمتطلبات الضرورية للعمل عن بُعد، وخاصة المعاملات التي كانت تنجز بالذهاب شخصيا الى الجهات الحكومية، وحاليا تم إنجازها عن طريق الأونلاين ومنها يتم إنجاز 80٪ منها بالبيت والباقي في جهة العمل، حيث تتطلب اجراء قانونيا واثبات الهوية.

وبدأت الكثير من الدول التخطيط للعمل عن بعد، وبهذا ستوفر الكثير من ميزانيتها التي تصرف على مبان وأثاث وأجهزة ومواصلات وغيرها من مصروفات، وكذلك الموظف الذي سيعمل عن بعد سيوفر المواصلات وتعب الذهاب الى أماكن العمل وخاصة البعيدة عن سكنهم وتخفف زحمة الشوارع ويقدر الموظف أن يسافر وهو يعمل عن بعد وكل هذه تعتمد على الانترنت، ولذلك شركات الاتصالات والانترنت سيكون لها دور رئيسي وفعال في الاقتصاد ومربحة.

ولهذا على الجامعات والكليات وضع خطة لهذا النوع من الأعمال من تخصصات دراسية، وخاصة المهارات اللازمة لها، مما يعني أن الطالب حين تخرجه يقدر يمارس هذه الأعمال عن بُعد، وخاصة الذين يريدون العمل الحر والمشاريع الصغيرة.

الشركة ستتكفل بتقديم مكافأة شهرية للطالب طوال فترة الدراسة

..وتُدرِّب دفعة جديدة من طلبة كلية الدراسات التكنولوجية

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية عقودا تدريبية مع دفعة جديدة من طلبة قسم تكنولوجيا تشغيل المصافي، بكلية الدراسات التكنولوجية، وعددهم 63 طالبا.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أمس أنها ستقوم بموجب هذه العقود بتدريب هؤلاء الطلبة لمدة عامين ونصف العام في مراكز ومواقع التدريب التابعة لدائرة التدريب والتطوير الوظيفي، حيث يخضع الطالب لبرامج تدريبية مكثفة، وبرامج محاكاة لوحدات مصافي التكرير، تضاف إلى المنهج العلمي الذي يتلقونه في الكلية.

ولفتت الشركة إلى أنها ستتكفل بتقديم مكافأة شهرية للطالب طوال فترة الدراسة، مشيرة في هذا الصدد إلى أن تقديم هذه المكافأة مرهون بنجاح الطالب، وتحقيقه المعدل الدراسي المطلوب، وذلك حرصا من الشركة على الارتقاء بمستوى خريجي تخصص تشغيل المصافي، وتزويدهم بالمهارات العملية اللازمة.

وأكدت الشركة أنها تهدف من خلال هذا البرنامج التدريبي إلى الاستثمار الجيد في الشباب الكويتي، وتوفير فرص العمل الملائمة لهم بعد التخرج، وكذلك سد احتياجات دوائر العمليات التابعة للشركة من خريجي هذا التخصص، والذين يؤدون دورا مهما وأساسيا في عمل المصافي.

وكانت «البترول الوطنية» قد أجرت قبل أيام قرعة لتوزيع دفعة جديدة من خريجي تخصص تكنولوجيا تشغيل المصافي، قوامها 54 خريجا، التحقوا على اثرها بالعمل في مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله.

بعض المتدربين مع مسؤولي شركة البترول الوطنية

لقطة لطلبة قسم تكنولوجيا تشغيل المصافي